

ثم قعد وهذا الجواب متعين الى آخر ما اصاب به الشارح في شرح الشك على قوله قد يشك على ذلك  
ثم قعد هو حديث ابي ايوب الانصاري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقمنا بطعامنا  
طعاما كان اكثر تركته منه اول ما اكلنا ولا اقل تركته في آخره قلنا يا رسول الله كيف هذا قال انما  
اسم الله حين اكلنا ثم قعد من اكل ولم يسم الله تعالى فاكله الشيطان انتهى قوله بعد في الوضوء  
العلمان في قاسم وحاشية شرح المنهج انظر ما فرغته اي الوضوء فلا هو غسل الرجلين انتهى قوله بعد في الوضوء  
بعده انتهى وقال القليوبي في حواشي المحكي قوله بعد الفراغ وليس منه التشديد المطلوب عقبه لا يشك  
اي الوضوء انتهى وفي حواشي المحكي على شرح المنهج قوله لا ياتي بها بعد فراغ الظاهر ان المراد غسل  
الرجلين انتهى وهذا هو الذي رايت في فتاوى الجلال الرطبي وهو الذي قرره الرضاي وارتضاه لا يشك  
قال نصير يحتمل بان الذكر المذكور بعد فراغه وقال العناني في حواشي شرح التخصير شيخ الاسلام  
ذكرها المراد بانها تثنائية الاثنيان بها ولو قبل الاثنيان بان ذكر الوارد عقب الوضوء اما بعد الفراغ فلا ياتي بها  
انتهى وهو مخالف للامة المتقدم ذكره قوله وقد ابعد الاكل والشرب اعتمد الشارح في القيد  
والايجاب وفتح الجواب ذلك الامداد لكن عقبه بان الحديث يوجب خلافه وعبارته وان الاكل  
وهو متعين قيا على الوضوء وقول شيخنا الظاهر ان ياتي بها بعد فراغه ليقضي الشيطان ما اكله  
فيه نظرا الى القصد بها التبرك وتقاضي الشيطان امر زايد على ذلك لعلنا في قوله ليس المراد به حقيقة  
ثم رابت حديثنا في الاوسط للطبراني والفقهاء من نسي ان يذكر الله في اول طعامه فليذكر اسم الله في  
وهو يوجب ما قاله الشيخ وان كان في نفسه ضعيف لكنه مفيد في التنبه ان الشيطان في اول طعامه فليذكر اسم الله في  
واعتمد الشارح في شرح سنن الترمذي ما قاله شيخ الاسلام زكريا بن باقر قال قيل لثنا في الطعام الامداد  
كما نقله اطلاق الحديث فتقول بعض المتأخرين لا يقول ذلك بعد فراغ الطعام لانها انما تسمى في  
وبالفراغ لا يمنع برد بانها انما تسمى لانها تسمى في اول طعامه فليذكر اسم الله في  
ليقضي الشيطان ما اكله والقصد حصوله وهو حاصل في الحالين انتهى وهذا اعتمد شيخنا  
كاعتقده الخطيب الشريبي والجلال الرطبي وغيرهم فهو المعتمد قال الخطيب في الاقتناع وبيني ان يكون  
الشراب كالاكثر انتهى وقول الامداد لعلنا في قوله الخ ومثله الايجاب ضعيف فقد قال الشارح في شرح  
ياكل مع الشيطان حقيقة كما عليه جمهور العلماء وسلفا وخلفا من الحديث والفقهاء والمكلمين  
الا يمكنه شرعا وعقلا فاذا اشتهر الشارح وجوب قبوله واعتقاده وكذا يقال في قول الشيطان في  
الاينه وفي الشيطان ما اكله وخوذلك انتهى وهذا هو الراجح وان اورد في حال الرطبي في نهايته  
احتمالا او ظاهرا حقيقة او لا يحتمل على كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الاناء فيجوز وقوعه خارجا  
انتهت وقول الامداد مفيد بحالة النسيان لا يضره ذلك فالعزم مقيس عليه فان هذا هو الراجح  
بالتمسك في انشاء الاكل مفيد ايضا بالنسيان وقاسوا عليه العهد كما صرح به على ان ثمة حديثا  
لم يفيد فيه بحالة النسيان وهو ما رواه احمد والنسائي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا اكل  
ولم يسم فلما كان في آخر لقمته قال بسم الله اوله واخره فقال صلى الله عليه وسلم ما زال الشيطان  
مع فلما سمى قاء ما اكل انتهى والمراد بالاول واخره كما في شرح الشمايل للشارح وغيره جميع اجزاء  
كما يشهد به المعنى الذي قصدت له التسمية قال فلا يقال ذكرها يخرج الوسط انتهى قوله  
الحسنة وانه ما بينه اي القلبية اذ لا يمكنه مقارنة اللفظية للتسمية كما لا يخفى قوله وان ايقم من

النوم اشار بان ان ما افهمه ظاهر الحديث الاتي في كلامه قريبا من اشتراط الامور الثلاثة ليس يقيد بولي  
خلاف في ذلك وقد اطل ابن الرقبة في الطلب الكلام على ذلك وما قال فيه تنبيهه كلام المصنف حيث  
عد غسل اليدين ثلثا تقبل ادخالها الاثاء عند القيام من النوم من سنن الوضوء وسكت عن الكلام في  
اذ البقية من النوم قد يوجب عدم الخلاف في استحباب غسل اليدين ثلثا في مقدم الوضوء اذ المقيم من النوم  
وقد اتفق الاصحاب على استحبابه كما قدمناه عن النص ايضا لاجز فعل النبي صلى الله عليه وسلم له وبعضهم  
قال ان كلامه يوجب ان الخلاف الذي حكاه في بقاء الاستحباب وعدمه مقرر في هذه الحالة ولا خلاف  
فيها وانما قولنا على ذلك ان المشهور في الحديث ان غسل اليدين ثلثا في مقدم اكله وضوءه مطلوب لذلك  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله وقد نص عليه الشافعي في الوضوء واختلف الاصحاب في انه سنة ثم  
فيما راه لا ولا يسير في افعال المصنف له وانما ذكر غسلها عند القيام من النوم لان ذلك منه على المعنى  
الذي لاجله شرع ذلك في الوضوء وهو وقوع النجاسة في اليدين فاذا افاقها الماء الرطوب بها الى الوجوه  
تغسل فلا يحصل به المقصود ولذلك فعله النبي صلى الله عليه وسلم في ابتدا غسله من الجنابة ثم عقبه غسل  
وجهه ثم وضوءه كما ستعرفه ان شاء الله تعالى ولو كان من وظائف الوضوء لم يقتضه النبي صلى الله عليه وسلم  
الغسل ولعله عند ما توضا لان قال ابن الرفعة بعد كلام طويل في المطيب قال البند نجي والماء في قباب  
النيران غسل اليدين ليس من وظائف الوضوء وانما قصد به صيانة الماء عن الشك فيه وعبارته الى  
عن النجاسة ولهذا اذا نوى عنده وعزبت نيتهم قبل غسل الوجه لا يجزى به عنده العراقيين بخلاف ما  
لو نوى عند المصحة او الاستنشاق ثم عزبت نيتهم قبل غسل شئ من الوجه يجزى به عنده وذلك  
تصح دعوى ان ثبات الخلاف في غسل اليدين في مقدم الوضوء عند تحقق طهاره اليد والافاق  
الان قال ولا خلاف والله اعلم حكى محلي في الزخاير الخلاف في اصل الغسل الخ قوله اشار الى ان  
النية المقترنة بالتسمية المصنوع بقوله ثم غسل الكفين فقد يجرها اي النية المقترنة بالتسمية  
على الفراغ من غسل الكفين فتقوله فقد يجرها خبران ووجه كون هذا هو المراد قد علم مما قد مر من  
ان السنة ان ياتي باليسلمة مفرقة بالنية مع اول غسل الكفين وهذا قد ذكره انفا ونبه هنا على  
ان قد تقدم بقوله وهو وانما نية عليه هنا لثما بغفر عنه ويطهر من ثم خلاف ذلك قوله فان لم يبق من  
اي اليدين وهذا اصادق بما اذا يتقن نجاستهما قال في التحفة وهو غير مراد لوضوحه وظاهره هو  
حينئذ وعليها جرح الجلال الرطبي في النهاية وعبارتها وعلمنا من ان لو يتقن نجاسته كان الحكم بخلاف  
ذلك فيكون حراما وان قلنا بكونها تفسد الماء القليل ما فيه هنا من النجاسة وهو حرام الزم  
وجرى على الوضوء الخطيب الشريبي في الاقتناع ويؤيده ما في اداق قاضي الحاجه من التحفة من قوله ويجزى  
اي البول والنفوس في غسله وموقوف بطلانها وما هو واقع فيه ان قول حرمته نجس البدن انتهى قال الجلال  
في النهاية حتى لو انجس مسجس في ما اذ يجره من النبي ومن هنا يعلم ضعف ما في شرح العباب  
الشارح وعبارته وعد بعضهم قوله للشك ان ميقن نجاستها الا كره له الغسل بل يحرم عليه وبه  
الاسنوي فقال ادخال اليد حينئذ معشدة لما يكون استعماله محرما انتهى والمقول الكراهة  
ومن عثره الزركشي بان الكلام في الغسل في الاستعمال قال وحديثه في ما سيجى  
في البول في الماء القليل انتهى ووجه المساواة بينهما ان البول فيه يشتمل من بال فيه وهو نية